

2018

الرشوة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والشخصية (دراسة ميدانية في بعض السجون الجزائرية)

Bekkal Asma

قسم علم النفس - جامعة وهران, ismabekkal@yahoo.com

Jamila Charef

قسم علوم التربية جامعة وهران, charefjamila3@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinan>



Part of the [Applied Behavior Analysis Commons](#), [Community Psychology Commons](#), [Experimental Analysis of Behavior Commons](#), and the [Personality and Social Contexts Commons](#)

Recommended Citation

Asma, Bekkal and Charef, Jamila (2018) "الرشوة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والشخصية (دراسة ميدانية)" (في بعض السجون الجزائرية), *الجنان Al Jinan*: Vol. 10 , Article 14.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinan/vol10/iss1/14>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *الجنان Al Jinan* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

شارف جميلة

أستاذة محاضرة أ بقسم علوم التربية جامعة وهران ٢

بقال إسمي

قسم علم النفس والأرطوفونيا جامعة وهران ٢

الرشوة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والشخصية

(دراسة ميدانية في بعض السجون الجزائرية)

DOI: 10.33986/0522-000-010-014

الملخص:

تسعى الدراسة الحالية للتعرف إلى الخصائص النفسية والاجتماعية لدى المرتشي، إضافة إلى معرفة هذه العلاقة ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والسلوكية، وقد تكونت العينة من (١٤) مرتشياً من الأفراد المسجونين في السجون الجزائرية والمحكومين بجريمة الرشوة، إضافة إلى عينة مماثلة لها غير مرتشية، تراوحت أعمارهم بين (٢٥-٦٥) سنة، واستخدم لفحص العلاقة والتعرف على هذه السمات مجموعة من الأدوات قام الباحث بإعدادها وهي مقياس مفهوم الذات، مقياس الاغتراب النفسي، مقياس الانحراف السيكوباتي، أظهرت النتائج أن المرتشي يتسم بالشخصية الفجة وغير الناضجة اجتماعيا وانفعاليا واجتماعيا، وأن مفهومه عن ذاته مشوه أو محرف، كما يتسم بالعدوانية أو العدائية نحو الذات والآخرين، إضافة إلى شعوره بالعزلة والعجز واللامعيارية واللاهدفية.

الكلمات المفتاحية: الرشوة - الانحراف السيكوباتي - مفهوم الذات - الاغتراب النفسي

- سمات الشخصية.

Abstract

The current study sets up to investigate the psychological and social characteristics among the bribe taker in addition to examining its relationship to some psychological, social and behavioral variables.

Accordingly, the researchers have administered a battery of standardized

psychometric tests concerning self-concept, mental alienation and psychopathic deviance to a sample of 14 bribe takers among individual prisoners who were condemned for bribery crime in addition to a similar sample of individuals who were not concerned by bribery. Their range age varies from 25 and 65.

The results of the study revealed that the bribe taker is characterized by a crude immature personality and that his concept of himself is distorted, aggressive or hostile towards the self and others, in addition to developing a sentiment of isolation, non-apathy and non-goal.

key words: bribery- self concept-psychopathic deviance- mental alienation-personality traits.

مقدمة :

تعتبر ظاهرة الرشوة مظهراً من مظاهر السلوك المنحرف، وصورة من صور الفساد الاجتماعي لها خطورتها على قيم المجتمع نتيجة للتطور العلمي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وما أفضت إليه من تغيرات على البنية الاقتصادية في المجتمع من ناحية، وعلى البنية الاجتماعية كالفوارق الطبقيّة الواضحة بين أفراد المجتمع، والحراك الاجتماعي السريع لبعض فئات المجتمع بدون أرضية اقتصادية أو ثقافية وذلك على حسب الفئات الأخرى، واختلال المعيار القيمي من ناحية أخرى، وكل ذلك أدى إلى انتشار ظاهرة الرشوة إلى حد كبير، وتسلسلها إلى صميم العلاقات الاجتماعية في كثير من الأحيان.

أما من حيث العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة ما ، فيمكن النظر إليها من خلال: عوامل عامة تتعلق بالظروف والأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع، وعوامل خاصة ترتبط بوضع التنظيم الاجتماعي.

- العوامل العامة :

كان لارتفاع تكاليف المعيشة ، مع ارتفاع مستوى الحياة ، وزيادة أعباء ومتطلبات الأسرة، إضافة إلى سوء التربية الأخلاقية ، دور واضح وهام في انتشار ظاهرة الرشوة.

- أما فيما يتعلق بالعوامل الخاصة:

فتتجلى في عدم تحديد الاختصاصات المطلوبة و المهارات اللازمة لأداء أي عمل سواء كان في مجال القطاع العام أو الخاص، وعدم تحديد المسؤولية، وضعف الرقابة، وعدم وضع

الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم التفهم أو الإحاطة بالقوانين النازمة للعمل الذي يقوم به الفرد.

- العوامل الشخصية (الاستعداد الشخصي) :

تلعب دورا واضحا في انتشار الرشوة لدى بعض الأفراد من حيث النظرة العدوانية الرمزية نحو أفراد المجتمع الذي لا يملكون أي مقوّم من مقومات الرفاهية، والنظر إليهم على أنهم الذين سرقوا منهم حاجاتهم الأساسية، هذا في بداية التفكير بالرشوة، ثم يصبح هذا السلوك معما على كافة أفراد المجتمع. بمعنى آخر أن هؤلاء الأفراد المرتشين يسعون على المستوى اللاشعوري للوصول إلى مصاف الأغنياء أو الذين يملكون وسائل الرفاهية في الحياة، كما أن هؤلاء تنقصهم الثقة بأنفسهم، وبقدراتهم وليس لديهم أي ضبط للجانب الانفعالي، وولديهم مفهوم سلبي نحو الذات واتجاهات سلبية نحو الآخرين ... الخ.

- العوامل النفسية :

قد يعاني المرتشي من الاضطرابات النفسية، كالقلق العام والقلق المستقبلي والاكتئاب والوساوس المتسلطة الناتجة عن صراعات وإحباطات داخلية لم تُحل، فيقوم الشخص بترميز هذه الأعراض المرضية على المجتمع متخذاً سلوكيات مثل: ابتزاز الناس في أموالهم وحاجاتهم دون غطاء قانوني أو أخلاقي.

من المعروف تماما أن الفرد السوي هو الذي يستطيع حفظ التوازن بين صفاته الشخصية والمتطلبات الاجتماعية والحيوية، ولكن إذا حدث اختلال في هذا التوافق، فإن الفرد يكون معرضا لإحدى حالات اضطراب الشخصية، ويندرج ضمن هذه الحالات الاضطرابات المضادة للمجتمع، كالسرقة والسلوك العدواني الموجه نحو الآخرين، والإدمان على المخدرات، والاعتصاب والرشوة ... الخ.

من ناحية أخرى، فإن الإنسان ليس جهازاً أوتوماتيكياً مجرداً من العواطف والأحاسيس والمشاعر، بل هو كائن حي يفكر ويحس ويتألم، يفرح ويشعر بالسعادة كما يشعر باليأس. إنه كائن تصدر جميع تصرفاته المعقولة وغير المعقولة عن مشاعره أو أفكاره أو نزعاته.

- العوامل الاجتماعية الديمغرافية :

قد يتعرض الفرد لضغوط شديدة في البيئة الاجتماعية من خلال المقارنة بين دخله الاقتصادي ودخل زملائه، هذا الأمر قد يدفعه للبحث عن روابط اجتماعية أخرى يحقق من

خلالها الشعور بالانتماء والارتباط بالآخرين، وفي حالة غياب هذا الشعور يعمل إلى الارتباط بمجموعات أخرى - قد تكون منحرفة - يسعى من خلالها إلى تحطيم القواعد والقيم الاجتماعية من خلال الاستعانة بوسائل أخرى غير مشروعة يحقق بها هذا الخروج، وقد تكون الرشوة من الوسائل التي يحقق بها الشخص الخروج على التأكيدات الثقافية باعتبارها وسيلة مبتكرة لتحقيق الأهداف بدلا من تلك الوسائل المشروعة اجتماعيا وأخلاقيا، حيث أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها السيد شتا (١٩٩٧) أن نسبة كبيرة من المرتشين ينحدرون من المستويات الاجتماعية المتوسطة أو دون المتوسطة، كما تكثر هذه الحالات في المدن عن نظيرتها في الأرياف، أما من حيث المستوى التعليمي فإن معظمهم من أصحاب المؤهلات التعليمية المتوسطة ودون المتوسط والأمين، وتتنخفض النسبة في التعليم العالي والتعليم فوق العالي.

وتعرّف منظمة الشفافية الدولية ومقرها الرئيسي برلين، الرشوة أو الفساد بأنه: «استغلال الموظف العام لمنصبه من أجل الربح الشخصي خاصة عن طريق الرشوة، وجاء في المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات الاقتصادية لعام (١٩٤٩) تعريفا للرشوة وهو: «يعد موظفا بالمعنى المقصود في باب الرشوة كل موظف عام في السلك القضائي أو الإداري، وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية والعسكرية أو أي فرد من الأفراد، وكل عامل أو مستخدم في الدولة، أو في إدارة عامة، قبل لنفسه أو لغيره هدية أو وعدا أو أية منفعة أخرى ليقوم بعمل شرعي من أعمال وظيفته». وقد نصت المادة (١٧) من قانون العقوبات الاقتصادية رقم (٣٧) لعام ١٩٦٦ وتعديلاته العقوبة القانونية بحق المرتشي وهي: «يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين من علم ولم يُخبر عن حوادث الفساد، كالرشوة أو إساءة التصرف أو وقوع ضرر على الأموال العامة، أو يمتنع عن الشهادة بما لديه من معلومات تتعلق بهذه الموضوعات، أو يتستر على المسؤولين عن هذه الجرائم».

وجاء في شرح المادة، أن الأفعال وردت على سبيل المثال لا الحصر، إذ إن هناك جرائم أخرى في قانون العقوبات الاقتصادية يمكن إدخالها ضمن مفهوم هذا النص كالإهمال الذي يلحق ضررا بالأموال العامة، كما أن هذا النص يشمل كافة المواطنين موظفين كانوا أم غير موظفين، وقد قصد المشرع من هذا النص المعاقبة على ثلاثة أفعال هي:

عدم الإخبار عن حوادث الفساد.

الامتناع عن أداء الشهادة.

التستر على المسؤولين عن حوادث الفساد.

كما نصت المادة (٣٤٢): «أن الشخص المرتشي، هو كل شخص من الأشخاص السابق ذكرهم التمس أو قبل لنفسه أو لغيره هدية أو وعداً أو أية منفعة أخرى، ليعمل عملاً منافياً لوظيفته، أو يدّعي أنه داخل في وظيفته، أو ليهمل أو يؤخر ما كان عمله واجباً عليه، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تتقصر عن ثلاثة أضعاف قيمة ما أخذ أو قبل به.

ويرى مدير منظمة الشفافية الدولية، أن انتشار الفساد والرشوة في العالم الثالث مقارنة بالعالم المتقدم صناعياً، لم يحدث بسبب اختلافات ثقافية، لأن أية ثقافة في العالم ترفض الفساد، لأنه عندما يحصل المسؤولون على الرشوة، فهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى عجز عن تقديم الخدمات الحيوية للمواطنين سواء في صورة مستشفيات أو معاهد تعليمية.

أما رأي الإسلام في الرشوة، فإن الإسلام حرم الرشوة في أي صورة كانت، وبأي اسم سُميت، وإن تسميتها باسم «الهدية» لا يخرجها عن دائرة الحرام إلى الحلال، قال الله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّام لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٨) وفي الحديث النبوي: ورد عن عدي بن عميرة الكندي رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً -إبرة- فما فوقه كان غُلُولاً يأتي به يوم القيامة، قال فقام إليه رجل أسود من الأنصار كأنني أنظر إليه، فقال يا رسول الله اقبل عني عملك. قال: وما لك؟ قال: سمعتك تقول كذا وكذا. قال: وأنا أقوله الآن، من استعملناه منكم على عمل فليجيء بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخذ وما نهي عنه انتهى» (رواه مسلم).

وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من استعملناه على عمل فزرقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غُلُول» (رواه أبو داود وغيره وصححه العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ١/١٩١)

وقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم والياً يجمع صدقات (الأزد) - قبيلة - فلما جاء إلى الرسول أمسك بعض ما معه وقال: «هذا لكم وهذا لي هدية، فغضب النبي وقال: «ألا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيتك هديتك إن كنت صادقاً؟».

وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: «مالي أستعمل الرجل منكم فيقول هذا لكم وهذا لي هدية؟ ألا جلس في بيت أمه ليهدي له، والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير الحق إلا أتى الله يحمله (يعني يوم القيامة)، فلا يأتين أحدكم يوم القيامة ببيعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تعبر»، ثم رفع يده حتى رئي بياض ابطنه ثم قال: «اللهم هل بلغت». (رواه البخاري ومسلم)

- أما بالنسبة للشخصية:

فإن الشخصية بشكل عام تخضع لمتطلبات واحتياجات نفسية واجتماعية أساسية تلعب دورا واضحا في تهيئتها لمثل تلك الاستجابات السلوكية المنحرفة، وتتمثل تلك الاحتياجات في حاجة الإنسان للشعور بذاتيته الحقيقية، وبأن له كيانا في المجتمع، وإذا لم يتوفر له هذا الإحساس، يسعى لإشباع هذه الحاجات عن طريق غير سويٍّ، من خلال إعاقة أعمال ومصالح الآخرين، لحثهم على تقديم الرشوة له منطلقا من مجموعة دوافع منها: إن هناك بعض الناس تحقق مكاسب عن طريق غير مشروع، ودون أي مجهود يبذل في مجال العمل، استعانة الناس بالطرق غير المشروعة لتحقيق المنافع الخاصة بهم على حساب الآخرين، غياب القانون والمساواة في التعامل، إضافة إلى الدافع الاقتصادي والرغبة في الاستقرار، والرغبة في تحقيق مكاسب مالية بهدف الوصول إلى مركز قيادي....

وهذا يقودنا إلى موضوع الأخلاق الذي تربطه بموضوع الدراسة (الرشوة) علاقة متناقضة، فحيث توجد الأخلاق تنعدم الجريمة (الرشوة)، والعكس بالعكس، لأن الأخلاق ليست نظاماً نظريا، بل هي تطبيقٌ مُثل، فالإنسان يرتفع إلى السمو الأخلاقي عندما تكون حياته الخاصة والعامة تسري في طريق فعل الخير، فالأخلاق هي أقدم شكل للوعي الاجتماعي، فإن أية جماعة صغيرة لا يمكن أن توجد بدون مفهوم تام لآداب السلوك.

ولذلك لم يعثر المؤرخون حتى على شعب واحد انعدمت لديه أبسط مبادئ الأخلاق، ولم يشهد تاريخ البشرية شعبا عديم الأخلاق، ولو لأدنى درجة، فالأخلاق هي مجمل آداب السلوك المتنوعة الأشكال، والتي تضمن مراعاتها إلزامية الرأي العام، التقاليد، والعادات الجارية في المجتمع.

يعرف كل منا بتجربته الخاصة مدى أهمية هذه الأصول التي تحدد سلوك الناس ونحن نسمي بعض التصرفات، بالتصرفات الجيدة، وبعضها الآخر بالتصرفات السيئة، ونحن نقيم سلوك هذا الشخص أو ذاك على أنه سلوك حميد أو ذميم، طيب أو شائن على ضوء ما يقوم به من أفعال أو يتلفظ به من كلام..

ويبدو أنه ليست هناك أية قوانين تفرض على الإنسان أن يحيي معارفه كل صباح (يتفحصها)، فالمرء إذا لم يفعل ذلك لن تفرض عليه أية عقوبة أو غرامة، ومجلدات القوانين المدنية الضخمة لا تنص على أية عقوبة على عدم التأدب في سلوك الناس اليومي المعتاد، وليست هناك عقوبة قانونية على الغلطة وعدم اللياقة (الإيتيكيت الاجتماعي)... ومع ذلك فإن كل فرد

في المجتمع تقريبا يتمسك بأداب السلوك هذه وعلى كل حال يندر أن نجد من يسعى إلى خرقها عمدا. ولذلك يسعى الناس إلى التمسك بأصول السلوك ومبادئ الأخلاق المعترف بها من قبل المجتمع، أو إلى التظاهر بالتمسك بها، بغية تقادي الاصطدام بالرأي العام، واستنكار الجماعة لسلوكه.

مشكلة الدراسة :

مما لا شك فيه أن مشكلة الرشوة من المشكلات الرئيسية التي تعترض سير العمل التنموي والإداري والحكومي في الوقت الحاضر، وتؤدي بالمجتمع إلى ظهور بوادر الخلل والاضطراب، مما ينعكس ذلك على مشاريع التطوير والتحديث بشكل سلبي. وإزاء هذه الخطورة الاجتماعية والوطنية والاقتصادية لظاهرة الرشوة، قامت الجهات المعنية بحملة واسعة على كافة المستويات لمحاربة هذه الظاهرة التي نشطت في مجتمعنا في الآونة الأخيرة نتيجة لعدة عوامل : اجتماعية واقتصادية وأخلاقية ونفسية :

فقد كشفت نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها المركز القومي للعلوم الاجتماعية والجنائية في مصر أن الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة الرشوة مرتبة حسب أهميتها على النحو التالي: ١- التسبب، ٢- زيادة أعباء المعيشة، ٣- قلة الدخل، ٤- سوء الأخلاق، ٥- عدم الرقابة، ٦- الروتين الحكومي (المركز القومي، ١٩٨٢، ٩).

وتتجلى المشكلة الرئيسية للدراسة الحالية في التعرف إلى المعالِم النفسية والشخصية للشخص المرتشي من خلال : إدراكه لمفهوم الذات لديه، وإحساسه بالغربة النفسية والاجتماعية، وسلوكه السيكوباتي والعدواني المضاد للمجتمع.

أهمية الدراسة :

وبناء على ذلك، فإن هذا الموضوع يستمد أهميته من أهمية الموضوع الذي يتصدى له بالدراسة وهو جريمة الرشوة، وهي جريمة ذات خصائص فريدة، ولها طابع أخلاقي تدل على ضعف الضمير والقيم الأخلاقية لدى من يقومون بها، ومن خصائصها الفريدة أنها لا تستند إلا للشخص الذي يوكل إليه عمل ما (أو مهمة معينة) يحدد المجتمع إطاره وقوانينه، والذي من المفترض أن يقوم هذا الشخص بعمله بصدق وأمانة.

ويستمد أهميته من دلالات إحصاءات مصلحة السجون التي تبين العدد غير القليل لانتشار جريمة الرشوة الذي يتهدد معه الصالح العام ويهدر حقوق أفراد المجتمع.

كما يعتبر البحث الحالي هاما لكونه أول دراسة جزائرية - في حدود علم الباحث- تصدّت بالدراسة لمعرفة الأسباب النفسية الكامنة خلف ظاهرة الرشوة، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات النفسية التي تتناول الأبعاد النفسية والسلوكية والاجتماعية والأسرية لسلوك الفرد المرتشي مثل: مقياس مفهوم الذات، و مقياس الاغتراب النفسي، ومقياس السلوك العدواني.

كما أن هذا البحث يعد محاولة علمية جادة في التعرف إلى العوامل النفسية والاجتماعية للأفراد الذين يتصف سلوكهم بالرشوة، ومن ثم محاولة وضع الحلول اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة من خلال التوعية النفسية والتربوية بهدف مساعدة المجتمع على السير في خطى التنمية الإدارية والإنتاجية بشكل سليم وحضاري.

وبذلك تكون لهذه الدراسة فائدة مزدوجة تتمثل في التعرف على الخصائص النفسية وظروف مرتكبي جريمة الرشوة، وتحليل ملامحها كظاهرة اجتماعية ونفسية وأخلاقية لها ظروفها المحيطة بها ، والطرق الكفيلة بمواجهتها أو الحد منها.

ويستمد البحث الحالي أهميته من خلال رصد الإحصاءات في سجون الجزائر حيث يوجد عدد غير قليل من الذين عوقبوا بتهمة قبول هدايا من مرؤوسيهـم ، أو استغلالهم ماديا.

- أهداف البحث :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق عددٍ من الأهداف على المستويين النظري والعملي (التطبيقي) من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث، ويمكن إيجاز أهداف الدراسة بما يلي:

- تقديم نبذة مختصرة حول الجريمة والانحراف وتفسيرها، والعوامل المؤثرة فيهما سواء كانت عوامل جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

- تصميم مقاييس ملائمة لدراسة الطبيعة النفسية لسلوك المرتشي وهي تستهدف معرفة العوامل النفسية والاجتماعية وراء ظاهرة الرشوة.

- إجراء مقارنة بين الأبعاد النفسية لشخصية المرتشي والأفراد العاديين الذين لا يستخدمون هذه الأساليب في حياتهم الوظيفية والمهنية بغية الوقوف على طبيعة هذه الظاهرة الاجتماعية، والأخلاقية، ووضع الحلول اللازمة للتصدي لها، أو للحد منها عند جميع أفراد المجتمع، على اعتبارها سلوكا مدمرا للفرد والمجتمع.

- فرضيات الدراسة :

تنبثق عن مشكلة الدراسة مجموعة من الفروض وهي :

- لا توجد فروق دالة إحصائية في الانحراف السيكوباتي بين الأفراد المرتشين والأفراد غير المرتشين لصالح الأفراد المرتشين.
- لا توجد فروق دالة إحصائية في السلوك العدواني بين الأفراد المرتشين والأفراد غير المرتشين لصالح الأفراد المرتشين.
- لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة الاغتراب النفسي بين الأفراد المرتشين والأفراد غير المرتشين لصالح الأفراد المرتشين من حيث شدة الاغتراب النفسي والاجتماعي الذين يعانون منه.
- توجد فروق دالة إحصائية في درجة مفهوم الذات بأبعاده المحددة بالمقياس بين الأفراد المرتشين والأفراد غير المرتشين لصالح الأفراد المرتشين من حيث انخفاض مستوى مفهوم الذات.
- لا توجد علاقة ارتباطية بين الانحراف السيكوباتي ومفهوم الذات بين الأفراد المرتشين.
- لا توجد علاقة ارتباطية بين الانحراف السيكوباتي والاغتراب النفسي بين الأفراد المرتشين.

مصطلحات البحث :

الرشوة: هناك معانٍ عدّة للرشوة ذكرها العلماء في تحديد هذه الظاهرة الاجتماعية والإدارية والمهنية، فقد ذكرها البعض بالفساد الإداري، وذكرها آخرون بالإهمال وسوء التعامل مع الوظيفة.. لذلك لا بد لنا من تحديد مفهوم الظاهرة من وجهة النظر العلمية والقانونية والنفسية...

والرشوة بالمعنى : هي اتّجار الموظف العام ، بالخدمة العامة، أو بيع الخدمات العامة التي يقدمها الموظف العام أو من في حكمه للجمهور، دون أن يسمح القانون الوظيفي بذلك. ويعرف الفقه الرشوة: بأنها اتفاق بين شخصين يعرض بموجبه أحدهما على الآخر عطية أو وعداً بعطية أو فائدة فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في أعمال وظيفته. وجريمة الرشوة تستوجب وجود شخصين هما:

- الراشي: هو صاحب مصلحة يدفع للموظف أو من في حكمه عطية أو وعداً أو فائدة أو يستجيب لطلب الموظف أو من في حكمه بدفع عطية لقضاء مصلحته .

- المرتشي: وهو الموظف أو من في حكمه ،الذي يقبل العطية أو يطلبها من أجل أداء عمل أو امتناع عن عمل من الأعمال.

الرئش: وهو الشخص الوسيط بين الطرفين الراشي والمرتشي __ أحيانا __
ومن وجهات النظر النفسية: فهي حالة نفسية لدى الفرد تقوم على النظرة السلبية والعدائية نحو الآخرين وإيذائهم ماديا ومعنويا ناتجة عن صراعات وضغوط نفسية وإحباطات لم تُحل.
وينظر إلى الرشوة من وجهة النظر الاجتماعية على أنها ظاهرة مدمرة لبنيان المجتمع وتقاليده وعاداته من خلال إحقاق باطل وإبطال حق.

- الانحراف: ويعرفه كوهن بأنه السلوك الذي يخرج عن التوقعات المشتركة والمشروعة داخل النسق الاجتماعي.

- الانحراف السيكوباتي: هو اضطراب في الخلق، وشكل من أشكال السلوك الاجتماعي غير السوي أي المناهض لقيم المجتمع وقوانينه ونظمه، سواء كان ذلك من خلال الاعتداء على ممتلكات الآخرين، أم من خلال مخالفة القيم والقواعد الاجتماعية كما هو الحال في الجنوح والجريمة والانحراف الجنسي والإدمان على المخدرات والرشوة....

لذلك، فالانحراف السيكوباتي يظهر عند الفرد أو لدى مجموعة من الأفراد على شكل سلوك مناهض لما قبلته الجماعة وأثرته على أنه التصرف المقبول أو الحسن، أكان السلوك في مجال مخالفة القيم والقواعد الاجتماعية والأخلاقية، أو في مجال الاعتداء على حياة الأفراد وممتلكاتهم، حيث يكشف هذا الانحراف عن ضعف لدى الشخص في ضبط نواذعه وتوجيهها وفق ما هو مفيد ومناسب، كما أن الفرد المصاب به لديه ضعف في الحس الاجتماعي والشعور الشخصي بالواجبات الاجتماعية ومكانة الآخرين ومصالحهم.

- السلوك العدواني: عبارة عن السلوك المنطوي على الإكراه والإيذاء، وبهذا المعنى يكون العدوان اندفاعا هجوميا يصبح معه ضبط الشخص لدوافعه الداخلية ضعيفا، وهو اندفاع يتجه نحو إكراه الآخر أو سلب شيء آخر فيه خير، أو إيقاع أذى عليه، والاتجاه الغالب في العدوان يأخذ الشكل الهجومي (الضرب، الرفس، المقاتلة...) والانفعالي من خلال إلحاق الأذى بالآخرين نفسيا.

- الاغتراب النفسي: يعني شعور الفرد بالانفصال عن ذاته أو عن مجتمعه أو عن كليهما بمعنى آخر شعور الفرد بأن ذاته ليست واقعية أو تحويل طاقات الفرد وشعوره بعيدا عن ذاته الواقعية.

ويتضمن هذا المفهوم معان كثيرة منها: حالة اللاوعي، الانتماء، الهامشية، والسلبية

واللاسوية، واللاكيانية، واللاموضوعية، والتبعية واللاأصولية... الخ.

كما أن للاغتراب مجالات عديدة، نذكر منها على سبيل المثال: الاغتراب الاجتماعي، الاغتراب الديني، الاغتراب السياسي، الاغتراب الثقافي والحضاري.

- مفهوم الذات: هو عبارة عن الكل التصوري المنظم والمتناسب، المؤلف من تصورات لخصائص الذات، ومن تصورات لعلاقاته مع الآخرين، ومن تصورات للمظاهر المختلفة للحياة مع القيم المرتبطة بهذه الإدراكات.

أو هو تكوين معرفي منظم ومتعلم للمدركات الشعورية والتصورات والتقييمات الخاصة بالذات يبلوره الفرد ويعتبره تعريفا نفسيا لذاته...

إجراءات الدراسة :

١ - منهج الدراسة :

إن المنهج الذي تسير عليه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناول بالدراسة الأبعاد النفسية لسيكولوجية المرتشي من حيث السلوك السيكوباتي، والسلوك العدواني، والاغتراب النفسي ومفهوم الذات.

٢ - العينة :

تكونت عينة الدراسة الحالية من (١٤) فردا من الأفراد المسجونين في بعض سجون الجمهورية الجزائرية نتيجة لقيامهم بأفعال تتعلق بالرشوة، وهؤلاء الأفراد تتراوح أعمارهم ما بين (٢٢ - ٤٥ سنة) كما تم اختيار (١٤) فردا من الأفراد الذين ليست لهم سوابق اختلاس أو رشوة، وذلك بهدف المقارنة بين البنية النفسية للأفراد المرتشين وغير المرتشين في المتغيرات المدروسة وهي: الانحراف السيكوباتي والسلوك العدواني والاغتراب النفسي ومفهوم الذات.

- أدوات الدراسة :

وللإجابة على فروض الدراسة الحالية ، استخدمت الباحثة الأدوات التالية :

أولا: مقياس الانحراف السيكوباتي :

هذا المقياس يعتبر اختبارا فرعيا من اختبارات الشخصية المتعدد الأوجه ل مينيسوتا،

حيث قامت الباحثة باقتباسه وتعديله وحساب صدقه وثباته في البيئة الجزائرية.

ويتكون هذا المقياس من (٢٣) عبارة تقريرية تتناول جوانب متعددة من التوافق الفردي

والاجتماعي، واستجابة الفرد في المواقف الضاغطة، وقدرته على التحمل، وموقفه من الآخرين، ويطلب من المفحوص الإجابة على هذا المقياس بوضع إشارة تحت كلمة «نعم» في حال انطباق العبارة على المفحوص، ووضع إشارة تحت كلمة «لا» في حالة عدم انطباق العبارة عليه.

هذا وتتراوح درجات المقياس بين (٢٣-٠) درجة، فكل إجابة تدل على وجود هذا السلوك تعطى درجة واحدة، وصفر في حالة عدم توفر هذه الصفة عند المفحوص، وهناك عبارات سلبية وأخرى إيجابية، فالعبارة السلبية تعطي درجة واحدة في حالة وضع المفحوص إشارة تحت كلمة «لا» وصفر إذا وضع إشارة تحت كلمة «نعم».

أما العبارات السلبية فتأخذ درجة واحدة في حال أجاب المفحوص «بنعم» على محتوى العبارة، ودرجة (صفر) عندما يجيب ب «لا».

وتشير الدرجة المرتفعة على هذا المقياس بوجود اضطراب أو انحراف سلوكي واضح أثناء تعامل الفرد مع ذاته أو مع الآخرين في المواقف المختلفة.

أما الدرجة المنخفضة فتشير إلى عدم وجود هذا الانحراف في السلوك، وقد قمنا بالتحقق من ثبات هذا المقياس من خلال تطبيقه على عينة مكونة من (٢٥) طالبا وطالبة من طلبة التربية الخاصة بجامعة وهران ٢ بطريقة إعادة تطبيق الاختبار بعد أسبوعين، حيث حصل على معامل ثبات قدره (٠,٦٧) وهذا المعامل يمكن الوثوق به.

ثانياً: مقياس السلوك العدواني:

قمنا بإعداد هذا المقياس، بهدف قياس السلوك العدواني لدى الأفراد باعتبار السلوك العدواني دال على الاضطراب السيكوباتي المضاد للمجتمع، ويتناول هذا المقياس بعضاً من جوانب السلوك العدواني مثل العدوان الجسدي، العدوان الكلامي، العدوان الرمزي، العدوان الضمني (العدائي)، اتجاهات عدائية، والعدوان الموجه نحو الذات، وانطلق مع هذا المقياس من افتراض مفاده بأن السلوك العدواني يتجلى في إلحاق الأذى بالآخرين عن طريق الكلام أو الضرب أو تكوين اتجاهات عدائية نحو الآخرين والذات، وهذا العدوان ناشئ أو ناتج عن صراعات نفسية وخلق إحباط لم تجد أساليب الدفاع الأولية حلاً لها عند الفرد، إلا من خلال العدوان على الآخرين وعلى الذات.

ويتألف هذا المقياس من (٤٠) عبارة تقريرية ترصد بعضاً من أشكال السلوك العدواني، وكل عبارة تتضمن الإجابة عليها ضمن سلم تقدير مكون من خمس درجات حسب طريقة «ليكرت» بدءاً من عدم انطباق العبارة إلى انطباق العبارة تماماً على المفحوص.

أما طريقة تطبيق المقياس من قبل المفحوص فهي وضع إشارة مناسبة بجانب العبارة وتحت التدرجات التي يختارها أو تكون العبارة منطبقة عليه، وهذا التدرج يبدأ من التدرج التالي: لا تنطبق تماما، أي عدم انطباق العبارة على المفحوص، لا تنطبق غالبا، بين بين أو (أحيانا)، تنطبق غالبا، تنطبق تماما، ويجب التنويه بأن المفحوص يضع فقط إشارة واحدة أمام العبارة التي يدرك بأن العبارة أو محتواها ينطبق على حالته.

أما طريقة تصحيح المقياس فالمقياس يتكون من (٤٠) عبارة، بعضها سلبي والآخر إيجابي، والعبارات الإيجابية هي العبارات التي تأخذ الأرقام التالية: (٧-٨، ٩، ٢٠-٢٤-٣٩) حيث تأخذ التقديرات التالية: لا تنطبق تماما (٥)، لا تنطبق غالبا (٤)، بين بين (أحيانا) (٣)، تنطبق غالبا (٢)، تنطبق تماما (١) درجة واحدة.

أما العبارات السلبية فهي العبارات المتبقية حيث تأخذ التقديرات التالية: لا تنطبق تماما (١)، لا تنطبق غالبا (٢)، بين بين (٣)، تنطبق غالبا (٤)، تنطبق تماما (٥) ... وتتراوح الدرجات على هذا المقياس من (٤٠ - ٢٠٠) درجة، بمتوسط قدره (١٢٠) درجة، وتشير الدرجة العليا (فوق المتوسط) على أن الفرد يعاني من السلوك العدوانى، بينما تشير الدرجة المنخفضة (أدنى من المتوسط) على انخفاض السلوك العدوانى.

ثالثا: مقياس مفهوم الذات

تم إعداد هذا المقياس «وليم فيتس» (١٩٥٥) حيث قام صفوت فرج وسهير كامل (١٩٨٥) بترجمته وتقنيته في البيئة المصرية، كذلك قامت الباحثة بتقنيته على البيئة الجزائرية ويتضمن المقياس ١٠٠ عبارة تتضمن أوصافا ذاتية يستخدمها المفحوص ليرسم عن طريقها صورة ذاتية عن شخصه.

وتتكون أبعاده من: مفهوم الذات الجسمية، ويعني أن يقدم الفرد فكرته الخاصة عن جسمه، حالته الصحية، مظهره الخارجى، مهاراته، حالته الجنسية.

ومفهوم الذات للأخلاقية: وتصف هذه الدرجة الذات من خلال إطار مرجعي مثالي وأخلاقي، ومفهوم الذات الشخصية: وتعكس إحساس الفرد بقيمته الشخصية، ومفهوم الذات الأسرية وتعكس هذه الدرجة مشاعر الشخص بالملاءمة والكفاية، وكذلك جدارته وقيمه بوصفه عضوا في أسرة، ومفهوم الذات الاجتماعية وهي درجة أخرى لإدراك الذات في علاقتها بالآخرين. وتتراوح قيمة الدرجات على كل مقياس فرعي من (١٨) درجة كحد أدنى إلى (٩٠) درجة كحد أعلى، ويستجيب المفحوص على كل عبارة من المقياس بأسلوب التقرير الذاتى على متصل

مكون من خمس نقاط، وهناك نوعان من العبارات:

الأول: يشير إلى العبارات غير المعكوسة وتكون أوزان درجاتها كالاتي:

(١، ٢، ٣، ٤، ٥)، أما الثاني: فيشير إلى العبارات المعكوسة، ومن ثم تكون أوزان العبارات من هذا النوع (٥، ٤، ٣، ٢، ١).

وتشير الدرجة المرتفعة على كل بعد من أبعاد المقياس إلى وصف ذاتي موجب، بينما الدرجة المنخفضة فتشير إلى وصف ذاتي سلبي.

وقد قمنا بحساب ثبات على عينات مختلفة (جامعية، إعدادية، عسكرية) حيث توصل درجات الثبات التالية: الذات الجسمية (٠،٧٤) والذات الأخلاقية (٠،٦٤) والذات الشخصية (٠،٧٧) والذات الأسرية (٠،٨٥) والذات الاجتماعية (٠،٧١).

رابعاً: مقياس الاغتراب النفسي:

قمنا (١٩٩٩) بإعداد هذا المقياس الذي يتألف من (٨٠) عبارة تقريرية تتناول خمسة أبعاد هي:

١- اللامعيارية: ويقصد به شعور الفرد بعدم وجود قيم ثابتة في المجتمع يمكن الحكم من خلالها على الأشياء والأشخاص فالأحكام بالنسبة لشيء واحد قد تكون متناقضة من حيث مرغوبيته أو عدم مرغوبيته لدى عامة الناس.

٢- اللامعني: ويعني شعور الفرد بأنه أصبح غير قادر على التحكم بمجريات أموره لإحساسه بالإحباط، وأن ليس لديه القدرة على تجاوز حالة الفشل والعجز، حيث ينظر إلى الحياة بأنها فقدت رونقها وبهاءها وأن وجوده النفسي والاجتماعي أصبح لا معنى له.

٣- العجز: شعور الفرد بعدم الصلاحية لمواجهة أحداث الحياة المتغيرة بالرغم من وجود الإمكانيات التي تؤهله لذلك، حيث يشعر بأنه مقهور ومسلوب الإرادة.

٤- التمرد: وهو عبارة عن إحساس الفرد بالإحباط والسخط والتشاؤم، والرفض لكل ما يحيط به، وما يرتبط بذلك من رغبة جامحة في تدمير أو إزالة كل ما هو قائم في الوضع الراهن.

٥- العزلة الاجتماعية: وهو شعور الفرد بالوحدة، وعدم الإحساس بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيش فيه، ويعبر هذا البعد عن انطواء الأفراد وانسحابهم عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

وكل بُعد من الأبعاد الفرعية السابقة يتكون من (١٦) عبارة تقريرية يجيب عنها المفحوص من خلال سُلَّم مدرّج من خمسة أوزان، حيث تتراوح الدرجة لكل مقياس فرعي من (١٦ - ٨٠)

درجة، أما الدرجة الكلية للمقياس فتتراوح بين (٨٠ - ٤٠٠) درجة، ومتوسط الدرجة (٢٤٠). وتشير الدرجة العليا على هذا المقياس على ارتفاع درجة الاغتراب النفسي لدى الأفراد، بينما تشير الدرجة الدنيا على انخفاض مستوى الاغتراب النفسي أو عدم وجوده لدى الأفراد.

- المعالجات الإحصائية:

ولمعرفة دلالة النتائج استخدمت الباحثة الأدوات الإحصائية من خلال زمرة المعالجة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) ومعالجة المعطيات أو المعلومات بالكمبيوتر.

أما أهم القوانين الإحصائية فهي:

- المتوسط الحسابي «Mean».

- الانحراف المعياري «Standard Deviation».

- اختبار «ت» ستودنت «Paired Samples Test».

- اختبار ولكوكسن للعينات الصغيرة «Wilcoxon Signed Ranks Test».

- معامل الترابط بيرسون «Person's Correlations».

- نتائج الدراسة: نحاول في هذا القسم الإجابة عن الفروض التي طرحتها الدراسة الحالية حول ما يعاني منه الأفراد المرتشين (عينة البحث) من اضطرابات نفسية يتعلق بسلوكهم الجانح والعدواني، وشعورهم بالغربة النفسية والاجتماعية، ونظرتهم إلى ذاتهم وإلى أسرهم ومجتمعهم، وذلك بالمقارنة مع أفراد العينة السوية.

أولاً : نتائج الفرض الأول:

ونصه: « لا توجد فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين والأفراد غير المرتشين في الانحراف السيكوباتي»

جدول (١): يوضح الفرق في المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة «ت» دلالتها ما بين

الأفراد المرتشين وغير المرتشين على مقياس الانحراف السيكوباتي:

مستوى الدلالة			غير المرتشين		المرتشين		
	قيمة ت	الفرق	ع	م	ع	م	
٠,٠٠١	٩,٤٩	٧٠,٨٦	١,٤٩	٧,٩٢	٢,٤٥	١٥,٧٨	

يلاحظ من الجدول السابق (١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في الانحراف السيكوباتي وذلك لصالح الأفراد المرتشين، بمعنى

أن الأفراد المرتشين حصلوا على درجة مرتفعة على مقياس الانحراف السيكوباتي ومتوسطها (١٥,٧٨) بالمقارنة مع الأفراد غير المرتشين الذين حصلوا على متوسط قدره (٧,٩٢) على نفس المقياس، كما أظهرت الدلالة لهذه الفروق في المتوسطين قيمة قدرها (٩,٤٩) وهي مرتفعة إلى حد كبير عند مستوى دلالة (٠,٠٠١) وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن الفرد المرتشي يفقد الإحساس بما هو صواب وما هو خطأ ويحارب في العادة ضد شيء يكون عادة شكلا من أشكال الصراع من نماذج السلطة، ويغلب عليه أن يكون متمركزا حول ذاته، ويصعب الثقة فيه والاعتماد عليه.

ثانياً : نتائج الفرض الثاني :

ونصه « لا توجد فروق دالة إحصائية في السلوك العدواني بين الأفراد المرتشين والأفراد غير المرتشين ».

جدول (٢) : يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة «ت» دلالتها ما بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين على مقياس السلوك العدواني:

مستوى الدلالة			غير المرتشين		المرتشين		
	الدالة	الفرق	ع	م	ع	م	
٠,٠٠١	٣,٩٢	٩,٤١	٥,١٤	٤٥,١٩	٦,٩٨	٥٤,٦٠	

يلاحظ من الجدول السابق (٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين على مقياس السلوك العدواني وذلك لصالح الأفراد المرتشين، ويعني ذلك أن الأفراد الذين يقومون بأعمال وسلوكيات تتصف بأنها مضادة للمجتمع والقانون يتسمون بالسلوك العدواني الصريح والواضح أو السلوك العدائي المضمحل اتجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، بدليل أن هؤلاء الأفراد حصلوا على درجات مرتفعة على مقياس السلوك العدواني بالمقارنة مع الأفراد غير المرتشين، فقد حصل الأفراد المرتشون على متوسط قدره (٥٤,٦٠) درجة بالمقارنة مع الأفراد غير المرتشين الذين حصلوا على متوسط قدره (٤٥,١٩) على نفس المقياس، وهذا يعني أن الفرد المرتشي يقوم بهذا العمل نتيجة لدوافع عدائية اتجاه الآخرين على المستوى اللاشعوري، فهم يسلبون الناس أموالهم من أجل خدمات تقدم لأولئك الراشدين وذلك في غياب القانون، أي أنهم يستغلون وظيفتهم وعملهم في هذا الأمر.

ثالثاً : نتائج الفرض الثالث :

ونصه « لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة الغربة النفسية والاجتماعية بين الأفراد المرتشين والأفراد غير المرتشين كما يقيسها مقياس الاغتراب النفسي- الاجتماعي».

جدول (٢): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة «ت» دلالتها ما بين الأفراد

المرتشين وغير المرتشين على مقياس الاغتراب:

أبعاد المقياس	المرتشين		غير المرتشين		لصالح	
	م	ع	م	ع	الفرق	ت
اللامعيارية	٥٤,٨	٦٠,٨٣	٣٢٠,١٥	٤,٠٣	٢٢,٥٥	*٨,٩٢
اللامعنى	٣٤,٧	٥٠,٠٦	٣٧,١٥	٦,٦٥	٢,٥٤	٠,٨٩٦
العجز	٣٢,٣٥	٦٠,١٦	٢٨٩,١٥	٣,٣٨	٤,٢	٣,٠٧
العزلة	٤٧٠,١٢	٤,٠٦	٣٧٠,١٨	٦,٥٦	٩,٩٤	٤,٣
التمرد	٥٢٠,٠٦	٥,٨٧	٤٦,٠٥	٤,٤٣	٦,٠١	٢,٢٧
الدرجة الكلية	٢٥٦,٠	٣٣,٤٣	٢١٣	١٢,٦٧	٤٣,٠	٤,٧٦

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ما يلي:

وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٠١) بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في أبعاد الاغتراب التالية: اللامعيارية، الشعور بالعزلة، والدرجة الكلية للاغتراب، حيث بلغت قيمة «ت» ستودنت (٨,٩٢) بالنسبة للامعيارية، و(٤,٣٠) للشعور بالعزلة أو الشعور بالوحدة، و(٤,٧٦) للدرجة الكلية، وجميع هذه القيم كانت دالة عند (٠,٠٠١)، وهذا يعني أن الأفراد المرتشين يعانون من الشعور بالعزلة النفسية والاجتماعية بالمقارنة مع الأفراد غير المرتشين.

عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في كل من: اللامعنى، والعجز، والتمرد، فلقد بلغت قيمة «ت» ستودنت (١,٣٢) بالنسبة لبعد اللامعنى، و(٢,٠٧) للعجز، و(٢,٢٧) للتمرد، وكل هذه النسب غير دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٥) أي أن الأفراد المرتشين وغير المرتشين درجاتهم تكاد تكون واحدة بالنسبة لهذه الأبعاد، كما أن المرتشي يبدو من النتائج أن له معنى في حياته، وليس لديه شعور بالعجز، أو أنه لديه أفكار تمردية على المستوى السلوكي.

وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج اختبار ولكوكسن في حالات العينات الصغيرة (ن=٢٠) نجد

أن الفروق الدالة في اختبار الاغتراب النفسي الاجتماعي كانت هي نفسها، وذلك كما يظهرها

الجدول التالي:

جدول (٤): يوضح الفرق بين درجات أفراد المجموعة المرشحين وغير المرشحين في

الاغتراب النفسي

المتغيرات	T	Z	دلالة الفرق	لصالح
اللامعيارية	٠	-٣,٣	٠,٠٠١ دال	المرشحين
اللامعنى	١	٠,٥٩٧	٠,٥٥ غير دال	-
العجز	١	٢,٤٢	٠,١٦ غير دال	-
العزلة	٠	-٢,٩٨	٠,٠٠٣ دال	المرشحين
التمرد	١	١,٨٨	٠,٥٩ غير دال	-
درجة كلية	٠	٣,١٧	٠,٠٠٢ دال	المرشحين

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك فروقا دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٥) بين الأفراد المرشحين وغير المرشحين في أبعاد الاغتراب التالية:

اللامعيارية، الشعور بالعزلة، الدرجة الكلية للاغتراب، كما يتبين من الجدول عدم وجود فروق دالة بين المرشحين وغير المرشحين في أبعاد الاغتراب التالية: اللامعنى، والعجز، والتمرد. ومعنى ذلك أن الأفراد المرشحين يعيشون اختلافا وتناقضا في الحكم على الأشياء، لذلك فهم يقيسون الأشياء أو الشيء نفسه بمعيارين متناقضين في أغلب الأحيان، وهذا ما أظهرته النتيجة، حيث كان هذا الفرق واضحا بينهم وبين العاديين في اللامعيارية حيث كان الفرق (٢,٣٠) وبمستوى دلالة (٠,٠٠١).

كما أنهم يشعرون بالعزلة النفسية والوحدة الخائقة على المستوى الشعوري واللاشعوري، وكذلك من حيث الدرجة الكلية فإن شعورهم بالاغتراب النفسي الاجتماعي كان واضحا بالمقارنة مع الأفراد العاديين (غير المرشحين).

رابعا: نتائج الفرض الرابع:

ونصه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم الذات لدى الأفراد غير المرشحين وغير المرشحين لصالح الأفراد غير المرشحين».

جدول (٥): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة «ت» دلالتها ما بين الأفراد

المرشحين وغير المرشحين على مقياس مفهوم الذات:

أبعاد المقياس	المرتشحين		غير المرتشحين		الفرق بين م ١ - م ٢	قيمة ت	لصالح
	م ١	ع ١	م ٢	ع ٢			
الشخصي	٤٢,٢١	٥,٩٨	٥٨,٣٥	٤,٤٣	١٦,١٤	٧,٨٣*	المرتشحين
الاجتماعي	٣٩,٧٨	٦,٨٢	٥٤,٢١	٥,٧٨	١٤,٤٢	٦,٦١*	المرتشحين
الأسري	٤٠,٩٢	٦,٤٥	٥٥,٠٧	٥,١٣	١٤,١٤	٧,٩٩*	المرتشحين
الأخلاقي	٣٨,٥٠	٣,٩٩	٥٣,١٤	٥,٢٨	١٤,٦٤	٩,٠٢*	المرتشحين
الجسمي	٥٦,٥٠	٩,١٧	٥٤,٢١	٤,٤٢	٢,٢٨	٠,٨٥٨	غير دال
الكلي	٢١٧,٧١	١٨,٢٦	٢٧٠,٧٨	١٦,٢٩	٥٣,٠٧	١٢,٦٦*	المرتشحين

* = مستوى الدلالة عند (٠,٠٠١).

يلاحظ من الجدول السابق (٥) عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٠١) في مفهوم الذات الشخصي، والاجتماعي، والأسري، والأخلاقي، ومفهوم الذات الكلي بين الأفراد المرتشحين وغير المرتشحين (عينة البحث) لصالح الأفراد المرتشحين.

كما يلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأفراد المرتشحين وغير المرتشحين في مفهوم الذات الجسمي.

ويعني ذلك أن الأفراد الذين يتصف سلوكهم السيكوباتي بالرشوة لديهم انخفاض، وعدم تحديد مفهوم الذات الشخصي والاجتماعي والأسري والأخلاقي بالمقارنة مع الأفراد غير المرتشحين (العاديون)، فقد كان الفرق في درجات مفهوم الذات بين الأفراد المرتشحين وغير المرتشحين على النحو التالي: مفهوم الذات الشخصي (- ١٦,١٤)، ومفهوم الذات الاجتماعي (- ١٤,٤٢)، ومفهوم الذات الأسري (- ١٤,١٤)، ومفهوم الذات الأخلاقي (- ١٤,٦٤)، ومفهوم الذات الكلي (- ٥٣,٠٧).

وتفسر الدرجات في هذا المقياس بناء على قدرة الفرد على تكوين مفهوم واضح حول ذاته أو عدم تكوين هذا المفهوم نتيجة لتشويه واضطراب في المفهوم، فالدرجة العليا تشير إلى أن الفرد لديه مفهوم جيد عن مفهومه لذاته، والدرجة المنخفضة تشير إلى تشويه واضطراب في هذا المفهوم، بدليل لورجنا إلى المتوسطات الحسابية لأبعاد مفهوم الذات لدى كل من الأفراد المرتشحين وغير المرتشحين لوجدنا أن هذه المتوسطات لدى المرتشحين أقل من غير المرتشحين في الأبعاد المشار إليها، فمتوسط مفهوم الذات الشخصي لدى المرتشحين هي (٢٤,٢١) بينما هي لدى غير المرتشحين (٥٨,٣٥)، ومتوسط مفهوم الذات الاجتماعي (٣٩,٧٨) بينما هي لدى

غير المرتشين (٤٥،٢١)، ومتوسط مفهوم الذات الأسري لدى المرتشين (٤٠،٩٢) ولدى غير المرتشين (٥٥،٠٧)، ومتوسط مفهوم الذات الأخلاقي لدى المرتشين هي (٢٨،٥٠)، بينما لدى غير المرتشين (٥٢،١٤)، وكذلك نجد أن متوسط درجات مفهوم الذات الكلي لدى المرتشين هي (٢١٧،٧١) ولدى غير المرتشين (٢٧٠،٧٨)، وكل هذه المتوسطات دالة عند مستوى الدلالة (٠،٠٠١) وذلك لصالح المرتشين. أما الفرق في متوسط درجات المرتشين وغير المرتشين في مفهوم الذات الجسمي لدى كل من المرتشين وغير المرتشين على التوالي (٥٦،٥٠)، (٥٤،٢١)، لذلك فإن الفرق غير دال، بمعنى لا توجد علاقة بين سلوك الرشوة بمفهوم الذات الجسمي، أي أن الفرد يقوم بهذا السلوك سواء كان لديه مفهوم واضح عن جسده أم لا.

وكون العينة في كل مجموعة أقل من (٢٥) فرداً، فإن الباحثة طبقت اختبار «ولكوكسن» (Wilcoxon Signed Ranks Test) وذلك للتأكد من الفروق بين مجموعة المرتشين وغير المرتشين.

جدول (٦): يوضح الفرق بين درجات أفراد المجموعة المرتشين وغير المرتشين في مفهوم الذات باستخدام اختبار ولكوكسن

المتغيرات	T	Z	دلالة الفرق	لصالح
الشخصي	٠	٣،١٨-	٠،٠٠١	المرتشين
الاجتماعي	٠	٣،٢٣-	٠،٠٠١	المرتشين
الأسري	٠	٣،٣٠-	٠،٠٠١	المرتشين
الأخلاقي	٠	٣،٢٩-	٠،٠٠١	المرتشين
الجسمي	١	٠،٣٨٢-	٠،٣٨٢	غير دال
الكلي	٠	٣،٢٩-	٠،٠٠١	المرتشين

يتضح أيضاً من الجدول السابق (٦) وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠،٠٠١) بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين على أبعاد مفهوم الذات (الاجتماعي، الاجتماعي، الأسري، الأخلاقي، الكلي) لصالح الأفراد المرتشين وذلك باستخدام قانون ولكوكسن للعينات الصغيرة. وهذه النتيجة تتفق مع اختبار (T) ستودنت، كذلك يظهر الجدول عدم وجود فروق دالة بين المرتشين وغير المرتشين في مفهوم الذات الجسمي...

الفرض الخامس:

ونصه: «لا توجد علاقة ارتباطية بين السلوك السيكوباتي ومفهوم الذات لدى الأفراد المرتشين».

جدول (٧): يوضح العلاقة الارتباطية بين السلوك أو الانحراف السيكوباتي والدرجة الكلية

لمفهوم الذات لدى الأفراد المرتشين

المتغيرات	الترابط	الدلالة	مستوى الدلالة
مفهوم الذات * السيكوبات	- ٠,٣١٠	دال	٠,٠٠١

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية سالبة عند مستوى دلالة (٠,٠٠١) بين السلوك السيكوباتي ومفهوم الذات لدى الأفراد المرتشين، فقد كانت درجة الارتباط بينهما هي (- ٠,٣١٠) وهي علاقة سالبة بمعنى آخر كلما كان الأفراد المرتشين أكثر اضطرابا في سلوكهم السيكوباتي قل مفهوم الذات لديهم، وكلما ارتفع مفهوم الذات بأبعاده المختلفة لدى هؤلاء انخفض السلوك السيكوباتي ومن جهة أخرى تشير هذه النتيجة إلى أن السلوك السيكوباتي مرده إلى ضعف في تقدير وفهم الذات لدى هؤلاء.

الفرض السادس:

ونصه «هل هناك علاقة ارتباطية بين السلوك السيكوباتي والاغتراب النفسي لدى الأفراد

المرتشين (ن=١٤)؟»

جدول (٨): يوضح العلاقة الارتباطية بين السلوك أو الانحراف السيكوباتي والدرجة الكلية

على مقياس الاغتراب النفسي

المتغيرات	الترابط	الدلالة	مستوى الدلالة
اغتراب * سيكوباتي	٠,٤٢٩	دال	٠,٠٠١

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة بين السلوك أو الانحراف السيكوباتي والاغتراب النفسي لدى الأفراد المرتشين، حيث بلغت العلاقة درجة قدرها (٠,٤٢٩) وهي علاقة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٠١)، ويعني هذا أنه كلما زاد السلوك السيكوباتي عنفا وشدة كان وراءه اغترابا نفسيا واجتماعيا مرتفعاً، أي هناك علاقة إيجابية بين الانحراف السيكوباتي والاغتراب النفسي لدى المرتشين، فكلما زاد الأول زاد الآخر وبالعكس.

ويمكن إجمال النتائج التي توصلت إليها في النقاط التالية:

وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في الانحراف السيكوباتي كما يقيسه هذا المقياس، وذلك لصالح الأفراد المرتشين.

وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في السلوك العدواني وذلك لصالح الأفراد المرتشين من حيث شدة السلوك العدواني.

وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في الاغتراب النفسي بأبعاده التالية: اللامعيارية، الشعور بالعزلة، الدرجة الكلية لصالح الأفراد المرتشين من حيث الشدة. وعدم وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في أبعاد الاغتراب النفسي التالية: اللامعنى، العجز، التمرد.

وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في مفهوم الذات بأبعاده التالية: الشخصي، الاجتماعي، الأسري، الأخلاقي، مفهوم الذات الكلي، وذلك لصالح الأفراد المرتشين من حيث انخفاض في درجة مفهوم الذات، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة بينهما في مفهوم الذات الجسمي.

وجود علاقة ارتباطية سالبة بين مفهوم الذات والانحراف السيكوباتي.

وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الانحراف السيكوباتي والاضطراب النفسي.

تفسير النتائج :

في هذا الجزء من الدراسة نحاول تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، فقد أظهرت النتائج مايلي:

فيما يتعلق بالفرض الخاص بالانحراف السيكوباتي للمرتشين: فقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في الانحراف السيكوباتي المضاد للمجتمع Antisocial، وذلك لصالح الأفراد المرتشين، ومعنى ذلك أن الأفراد المرتشين (عينة البحث) لديهم سلوكيات مضادة للمجتمع من حيث تقويض أركان المجتمع من خلال استخدام هذا السلوك اللاأخلاقي (الرشوة)، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على انحراف في قيمهم الأخلاقية والاجتماعية، وأنهم يعانون من مشكلات توافقية على المستوى الشخصي، حيث يقومون بالتعويض عن هذا، بتصدير مشكلاتهم على الآخرين والمجتمع، وذلك باعتقادهم أن المجتمع والأفراد الآخرين هو سبب مشكلاتهم الداخلية، كما تدل هذه النتيجة بأن هؤلاء الأفراد ليس

لديهم انتماء حقيقي للمجتمع الذي يعيشون فيه بسبب أن المجتمع سلبهم الكثير من حرياتهم الفردية والفكرية، والكثير من حاجاتهم المادية والفيزيولوجية، لذلك نجدهم متركزون حول ذاتهم في الحصول على هذه الامتيازات المفقودة (كما يعتقدون) من المجتمع بهذا الأسلوب. بمعنى آخر أن هؤلاء الأفراد يعانون على مستوى النفسي من صراعات واحباطات لم تحل، لذلك يستخدمون هذه الأساليب لحل مشكلاتهم الداخلية بأسلوب غير توافقي، لذلك فهم يعانون من نقص في النمو الوجداني والعاطفي، وانعدام الشعور بالإنتم، وأنانية مفرطة، واستخدام أسلوب هروبي أثناء تحمل المسؤوليات، كما أنهم يعانون من الغربة الاجتماعية تحت واجهة براءة فوق كيان نفسي مهدم، كما أن هؤلاء الأفراد الذين يقومون بهذا السلوك يمتلكون ضميراً أخلاقياً فجاً وضعيفاً، وتعوزهم القدرة على التحكم بنزواتهم الآنية التي تنطلق وتتجسد في إلحاق الأذى بالآخرين من خلال هذا الأسلوب، والمرتشى يقوم بهذا الفعل ليس حبا في المال الذي يأخذه من الآخرين بل حبا بإيلاام الآخرين.

وتتفق هذه النتيجة مع ما انتهت إليه دراسة طارق عيسوي (١٩٩٢) من أن العينة المرتشية أكثر معاناة من حيث الشعور بالحزن دون معرفة السبب، والشعور بعدم القيمة، وانخفاض في الروح المعنوية، واعتقاد الفرد بأنه سيء الحظ في الدنيا (عيسوي ١٩٩٢ - ١٣٣ - ١٣٤). لذلك يمكن القول إن هؤلاء الأفراد الذين يتصفون بالرشوة يفتقدون الإحساس بما هو صواب وما هو خطأ، ونظراً لأنهم يفتقدون إلى القيم الأخلاقية، فإنهم يتحايلون على الآخرين للحصول على منفعتهم دون اعتبار لمشاعر الآخرين.

أما فيما يتعلق بالفرض الثاني: والمتعلق بالسلوك العدواني والذي أكدت نتائج الدراسة على وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في السلوك العدواني لصالح الأفراد المرتشين. وما قلناه عن تفسير السلوك السيكوباتي للمرتشين تؤكد نتائج الفرض الثاني هذا الأمر، باعتبار أن الانحراف السيكوباتي يشمل سلوكيات مضادة للمجتمع كالسرقة، والكذب والشذوذ الجنسي والاغتصاب والإدمان على المخدرات والعدوان. والسلوك العدواني لدى المرتشي يتجلى في رغبة إيذاء الآخرين في ممتلكاتهم المادية من خلال تسهيل المهمة للآخرين في الحصول على حاجاتهم ورغباتهم ومتطلباتهم مقابل أجر مادي يتفق عليه الراشي والمرتشي، وهذا الأمر في نظر المرتشي يساعده على إضعاف القيم الاجتماعية وتقويض أركان المجتمع، وهذا سلوك عدواني بكل أبعاده ومقاييسه، ويفسر أصحاب نظرية التحليل النفسي هذا الأمر من خلال نقص في تكوين الأنا الأعلى لدى الفرد، أما أصحاب المدرسة السلوكية فإن اضطراب السلوك لدى الفرد مكتسب من الوالدين والأقران والمجتمع.

وبالرغم من أن الفرد المرتشي يظهر واجهة اجتماعية جيدة، ويترك انطبعا أوليا حسنا، ولكن السلوكيات المضادة للمجتمع سوف تطفو على السطح أثناء التفاعلات الاجتماعية الطويلة أو تحت الضغوط النفسية الشديدة.

تفسير نتائج الفرض الثالث: الذي أكد على وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في الاغتراب النفسي بأبعاده: اللامعيارية، الشعور بالعزلة، الدرجة الكلية لصالح الأفراد المرتشين من حيث الشدة في درجة الاغتراب، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في أبعاد: اللامعنى، العجز، التمرد.

ويمكن تفسير ذلك في أن الأفراد المرتشين يسلكون طرقا للوصول إلى الهدف بغض النظر فيما إذا كانت الوسيلة مشروعة أو غير مشروعة، تراعي الصالح العام أو تسيء إليه، كما أن حالة الثقة بالقيم الحاصلة بالمجتمع ومعايير، ورفض هذه القيم والمعايير وشيوع حالة اللامعيارية، فإن ذلك يعني عدم وجود ضابط أو رادع للشخص عندما يتصرف.

فكل شخص من الأفراد المرتشين يسلك حسب هواه، وحسب ما يخدم مصلحته كما أن المشكلات الكثيرة التي يعاني منها الفرد المرتشي على المستوى النفسي تجعله يعيش بالإحباط والعزلة الاجتماعية عن الآخرين، وشعوره بعدم الانتماء إلى مجتمعه الذي يعيش فيه، لذلك فهو يلقي بالمشكلة التي يعاني منها على القدرية والحظ والمجتمع، وشعوره بالقلق يتزايد لأن المشكلة لم تحل بالهروب منها، ومن أجل ذلك أيضا يعود فيهرب من مجتمعه وقد يهرب من نفسه وقيمه وضميره الذي يسبب له زيادة في القلق، فينعزل عن ذاته، وهو باعتقاده عندما يقوم بهذا السلوك للهروب من مشاكله، ولكنه في حقيقة الأمر فهذا الحل يعتبر حلا مؤقتا ولا يعتبر حلا نهائيا، ولكن سرعان ما يتطور الأمر إلى انحراف سلوكي أو نفسي، وتتفق هذه النتيجة مع رأي «فروم» في حديثه عن الاغتراب باعتباره انفصال الإنسان عن وجوده الإنساني وبعده عن الاتصال بالمباشر بالأشياء والأحداث، مما يشعر الشخص بأنه غريب في هذا العالم، بل غريب عن نفسه، لا يشعر أنه مركز العالم أو أنه خالق لعمله متحكم فيه، فقد أصبحت أعماله - وما يترتب عليها - منفصلة عنه، وعليه أن يطيعها، هو نمط من الخبرة يرى فيها الإنسان نفسه كما لو كانت مغتربة عنه، (فروم، ١٩٦٩).

ويظهر من هذه النتيجة أن هناك تفاعلا بين الاغتراب عن الذات والاعتراب عن المجتمع لدى المرتشين، وأن أعراض اغتراب الذات تؤدي إلى اغتراب اجتماعي، ذلك أن الفرد عندما يغترب عن ذاته، فإنه اغترابه ينعكس على المجتمع الذي يعيش فيه.

وتبدو هذه النتيجة منطقية في حدود العينة المدروسة، حيث أن الفرد المرتشي يكون لديه صراع حول معيارية الأشياء، فالشيء الواحد قد يطلق عليه أحكاما مختلفة فمرة يقول عنه جيد، وفي وقت لاحق يقول عنه سيء ونتيجة لذلك يعيش في حالة من العزلة النفسية والاجتماعية بالرغم من أن سلوكه الظاهري لا يحتوي عجزا ولا خنوعا فقد نجد هذا الفرد (المرتشي) له معنى وله هدف في الحياة، ويتجلى هذا الهدف في الحصول على أكبر قدر ممكن من أشياء الآخرين حبا في السيطرة والاستعلاء، والرفعة، وذلك لكي يخفي الضعف والعزلة اللتين يحملهما في داخله.

أما فيما يتعلق بنتائج الفرض الخاص بمفهوم الذات، فقد أظهرت النتائج أن هناك فروقا دالة إحصائيا بين الأفراد المرتشين وغير المرتشين في مفهوم الذات بأبعاده: الشخصي، الاجتماعي، الأسري، الأخلاقي، الدرجة الكلية لمفهوم الذات)، إلا أن النتائج عدم وجود فروق دالة الأفراد المرتشين وغير المرتشين في مفهوم الذات الجسمي.

ويعني ذلك أن مفهوم الذات عبارة عن تصور (جشتالتي) كلي ومنظم، يتكون من إدراكات الفرد عن ذاته كما يعبر عن ضمير المتكلم أنا في علاقتها بالأشخاص الآخرين، ومفهوم الذات لا يكون دائما في الوعي، ولكنه يكون دائما متاحا للوعي، بمعنى أنه يمكن استحضاره للوعي، كما ينظر إلى مفهوم الذات على أنه شيء مرّن وغير جامد، ويمثل عملية أكثر مرونة من كونه سمة، ولكنه عند أي نقطة زمنية يمكن أن نراه وجوداً نوعياً محدداً. لذلك فإن المرتشي يعاني من ضعف في القيم الأخلاقية، وإحساسه بكونه شخصاً غير طيب، كما أنه يشعر في قرارة نفسه بأنه شخص غير مناسب، وأن تقديره لذاته منخفض بالمقارنة مع الآخرين، وأن علاقاته الأسرية يشوبها الاضطراب وعدم الاستقرار، وشعوره بأنه عضو غير نافع في أسرته، إضافة إلى ذلك فإنه على علاقة مضطربة مع الآخرين أثناء تفاعلهم معه، وإن بدت في الظاهر طيبة إلا أنها تخفي في طياتها المكر والعدائية للآخرين. كما يلاحظ من النتائج أن لا يوجد فروق في مفهوم الذات الجسمي بين المرتشين وغير المرتشين، وهذا أمر طبيعي فقد يقوم بهذا العمل الفرد السمين أو النحيف أو من لديه نظرة إيجابية نحو جسده أو من لديه نظرة سلبية، وهذا العامل ليس له أهمية في سلوك المرتشي بقدر ما يكون العامل هو الاضطراب الداخلي في المعيار الأخلاقي وفي المعيار النفسي والمعيار الاجتماعي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الكثير من الأبحاث حول علاقة مفهوم الذات بالسلوك المضطرب، فكلما كان السلوك أكثر اضطرابا كان مفهوم الذات لدى الفرد منخفضا، والعكس صحيح، أي أنه كلما قل السلوك المضطرب يلاحظ لدى الفرد تحسن في مفهومه عن ذاته وهذا ما أكدته نتائج الدراسة في فرضها الخامس.

كما أشارت النتائج إلى علاقة ارتباطية موجبة بين الانحراف السيكوباتي والاعترااب النفسى لى الأفراد المرتشبن؁ فكلما زاء الانحراف السىكوباتى زاء الاعترااب النفسى والاجتماعى؁ وكلما قل الانحراف السىكوباتى قلت درجة الاعترااب النفسى؁ ومعنى ذلك أن الاعترااب هو اعترااب عن الذات؁ وما ينتج عنه من أعراض نفسية تتمثل فى الشعور بالحزن واحتقار الذات وكراهيتها؁ وفقدان الإحساس بالوجود الفعال. لذلك فالشخص المرتشى يعانى من الغربة النفسية والاجتماعية؁ حيث يعانى من اضطراب فى المقومات الاجتماعية والخلقية بحيث يعجز عن المحافظة على القواعد التى يتبناها المجتمع؁ ومن هنا نلاحظ أن النتائج التى أظهرتها الدراسة الحالية حول بعض العوامل النفسية المرتبطة بسلوك الرشوة كسلوك مضاد للمجتمع (سىكوباتى) لى بعض الأفراد (عينة البحث الحالى) إنها تتشابه مع سلوك وسمات الشخص السىكوباتى من حيث عجزه على فهم أو قبول القيم الأخلاقية؁ وعجزه عن متابعة الأهداف المقبولة اجتماعيا؁ وهذا ما أظهرته الدراسة من حيث فرضها المتعلق بالاعترااب النفسى والاجتماعى وكذلك الفرض المتعلق بمفهوم الذات الأخلاقى والاجتماعى والأسرى. كما يتميز سلوكه بالأنانية والاندفاعية وعدم تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه فى عمله؁ وعجزه عن الضبط العقلى والانفعالى لرغباته ونزواته المدمرة لقوانين العمل الذى يقوم به؁ بمعنى آخر فهو يرفض القوانين العامة والقواعد الاجتماعية؁ وهو يتصرف أو يقوم بهذا السلوك أو ذاك كما لو كانت القوانين الاجتماعية لا تنطبق عليه؁ كما أنه يسقط اضطرابه وسوء توافقه وغربته مع الذات على المجتمع؁ إضافة إلى ذلك فإن سلوكه يتسم بالعدوانية أو العدوانية المضادة للمجتمع؁ وأن مفهومه عن ذاته غير واضح وتنقصه القدرة على إدراك كنه هذه الذات؁ وكذلك تنقصه القدرة على التوفيق بين مطالب الأنا الواقعية والأنا المثالية؁ فالشخص المرتشى يضع لنفسه صورة مثالية أو طموحا حالىا لا يتوافق مع إمكانياته وقدراته الذاتية؁ لذلك نراه يلجأ إلى الأساليب المتلوية للوصول إلى غايته وطموحه اللاواقعى.

التوصيات والمقترحات :

وفى ضوء النتائج التى توصلت إليها الباحثة حول العوامل النفسية المرتبطة بسلوك الرشوة لى بعض الأفراد فإننا نوصى بما يلى:

العمل على تعزيز القيم الأخلاقية الأصيلة لى الأفراد وذلك من خلال تدريبهم وإكسابهم القدرة على احترام الذات وتقديرها؁ واحترام الآخرين والانتماء إليهم انتماءً صادقا قائما على الحب والاحترام والتفاعل الإيجابى لا انتماء قائما على الكذب والخداع والغش.

العمل على إكساب الأفراد الذين يعانون من هذا السلوك المنحرف والمضطرب القدرة على فهم ذاتهم واكتشافها، والتبصر بها، ومعرفة نواحي القوة فيها وتعزيزها واستبدال المفهوم السلبي عن الذات بالمفهوم الإيجابي، والعمل على التقارب بين مفهوم الذات الواقعي والمثالي، وكذلك المقارنة بين مستوى طموح الفرد وقدراته وإمكاناته الواقعية والحقيقية..

العمل على تخفيف السلوك العدواني لدى هؤلاء الأفراد أو الإقلال من حدته، وذلك من خلال تعليمهم أساليب أكثر إيجابية ومقبولة للمجتمع في تبريق الشحنة الانفعالية المضادة للمجتمع، مثل الألعاب الرياضية، المصارعة، الملاكمة، المنافسة الشريفة مع الآخرين من خلال لعبة شد الحبل وغيرها من الألعاب والمهارات الاجتماعية التي تساعد هؤلاء الأفراد على تخفيف الشحنة الانفعالية المضادة للمجتمع.

المشاركة الاجتماعية لهؤلاء الأفراد في كافة مناشط الحياة من أجل التخفيف من حدة الاغتراب النفسي والاجتماعي الذي يعانون منه، ويتم من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات المناسبة لحياتهم.

العمل وفق مبدأ مكافأة المجد ومعاقبة السيء.

الاهتمام بالتربية الأخلاقية باعتبارها الحصن الأمين في التصدي لظاهرة الرشوة. تشديد الرقابة ومحاربة البيروقراطية في العمل وتوعية الناس وتطبيق القانون على الجميع. هذا وتقترح الباحثة إجراءات دراسات نفسية واجتماعية معمقة لظاهرة الرشوة، تشمل الوضع الاجتماعي والثقافي والتعليمي، ونظرة المرتشي إلى المجتمع ومفهومه عن: السلطة، القوانين، الأخلاق، وقوة الأنا لديه...

المراجع :

السيد علي شتا (١٩٩٧): «المرتشون، المحكوم عليهم في جرائم الرشوة بالسجون» في باثولوجية العصيان والاغتراب، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.

إبراهيم عيد (١٩٨٨): محاضرات في علم نفس النمو، مكتبة جامعة عين شمس.

إريك فروم (١٩٧٨): الدين والتحليل النفسي، ترجمة فؤاد كامل، مكتبة غريب، القاهرة.

رياض العاسمي (٢٠٠١): علم النفس المرضي، الإدارة السياسية.

رياض العاسمي (٢٠٠١): الاغتراب النفسي لدى الشباب، مجلة الرواد، العدد الثاني.

طارق العيسوي (١٩٩٢): أهم العوامل المسؤولة عن سلوك الرشوة، دراسة نفسية، مجلة علم

النفس، العدد الثامن والعشرين، ص ١٣٠ - ١٣٢، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

كولز (١٩٩٢)، المدخل إلى علم النفس المرضي الإكلينيكي، ترجمة عبد الغفار عبد الحكيم الرفاعي وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

عبد الرحمن العيسوي (١٩٩٠): علم النفس الطبي، منشأة المعارف بالإسكندرية.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٨٢): السلوك الإجرامي.

محمود حمودة (١٩٩٢): الطب النفسي، أسرارها وأمراضها، دار المعارف، القاهرة.

عبد العظيم بن عبد القوي المنذري زكي الدين (٢٠٠م): صحيح الترغيب والترهيب-ضعيف الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض.

